أنباء لبنانية

«الهروب الكبير» من سجن بعبدا.. قتلى وتوقيفات وتحقيق واستنفار

مصادر: اتجاهات لتعويم حكومة دياب تصطدم بوجود الحريري كرئيس مكلف

بيروت ـ عمر حبنجر ويوسف دياب

في عالم «العولمة» الذي نعيشه اليوم، حيث حدود يمحوها الفضاء، غدت الاستقلالات الوطنية بالنسبة للدول الصغرى خصوصا، حالات رمزية تلامس الوجدان الوطني، أكثر مما تحاكي الواقع.

في لبنان الذي حل اليوم 22 نوفمبر تاريخ استقلاله السابع والسبعين، تحول، كما في معظم سنوات الحرب فيه، أو حوله، أو عليه، من عيد الى ذكرى، لم يتذكر فيه اللبنانيون رجالات استقلالهم بوضع الأكاليل على الأضرحة، بدل طمأنتهم الى ان مورثهم الوطني الثمين في حرص حريص.

اليوم 22 نوفمبر ليس أول ذكرى استقلالية تمر على لبنان وهو بلا حكومة او رئيس جمهورية، لكنها الذكرى الاستقلالية الأولى، ولبنان بلا حكومة وبلا إدارة ولا إرادة ولا اقتصاد ولا مال، لقد بدأ عهد تفاهم التيار الوطني الحر وحزب الله «وتكتل الممانعين» بدولار يساوي 1516 ليرة لبنانية وها هو الآن على مشارف التسعة آلاف ليرة للدولار الواحد والمؤشر في صعود مستمر.

الكثير من مراسم الاستقلال، غابت، وأهمها عرض عسكري، في جادة شفيق الوزان، وما بقي دائما خطاب رئيس الجمهورية. الحكومة كانت الغائب الأكبر عن هذه المناسبة، وغاب معها «التدقيق الجنائي» الذي كان فرصة اللبنانيين لمعرفة مصير اموال دولتهم المهدورة وودائعهم المصرفية المحجورة.

رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، صاحب قرار تكليف شركة «الفاريز مارسل» للتدقيق الجنائي، علق على قرار انسحاب الشركة من العقد بسبب احجام مصرف لبنان المركزي عن تزويدها بالمستندات اعترف بإحباط التدقيق الجنائي، لكنه قال: «لن نستسلم لليأس» وأضاف: «ان جدار الفساد سميك جدا ومرتفع جدا، امام الاصلاح، وسنبقى نحاول حتى نهدم الجدار الذي يصادر آمال اللبنانيين بدولة تنتصر على الفساد ونحن نعلم أمر هذه المنظومة ستقاتل بشراسة لحماية نفسها، لكنها ستسقط بالنهاية».

انسحاب مؤسسة «الفاريز اند مارسل» من عملية «التدقيق الجنائي» بعد حجب المستندات الرسمية عنها بذريعة «السرية المصرفية» صفعة جديدة للمبادرة الفرنسية التي وضعت «التدقيق الجنائي» لكشف المتلاعبين بحسابات الدولة، وسارقي أموالها، من رؤوس المافيا السياسية، التي انتقلت من خنادق الحرب الى رحاب السرايات، في رأس قائمة الإصلاحات المالية والإدارية المطلوبة.

وهنا يقول النائب اللواء جميل السيد، في تغريدة تويترية موجهة إلى وزير المال غازي وزني قائلا: «معاليك، ليست الشركة انسحبت من التدقيق الجنائي بجرائم حاكم مصرف لبنان المالية، بل انتم ورياض سلامة طفشتوها لأنه اذا وقع رياض سلامة ستقعون أنتم، وأنت لست وحدك».

ويبدو ان الاسبوع المقبل سيشهد المزيد من تركيز فريق المعانعة على تعويم حكومة حسان دياب المستقيلة منذ 4 أشهر، من باب لي ذراع الرئيس المكلف سعد الحريري القابض على ملف تشكيل الحكومة، لكن القائمين بهذا التحرك يعرفون ان الحريري يعرف انه لا تعويد لحكومة مستقيلة، مع وجود رئيس مكلف بتشكيل حكومة أخرى.

في غضون ذلك، نفذ عشرات الموقوفين في نظارة قصر العدل في جبل لبنان (بعبدا)، عملية فرار جماعية صباح أمس، وتمكنوا من خلع الأبواب الحديدية للنظارة ومدخل قصر العدل، رغم الإجراءات الأمنية المشددة المفروضة من قبل عناصر قوى الأمن الداخلي.

صورة للسيارة التي فر بها 6 مساجين عقب الحادث الذي أودى بحياتهم (محمود الطويل)

وأفاد مصدر أمني لـ«الأنباء»، أن «ما يزيد على 60 موقوفا بجرائم مختلفة، تمكنوا من الفرار، بعد استخدامهم آلات حادة مكنتهم من خلع أبواب النظارة وممارسة العنف والشدة مع الحراس، وتواروا في الأحراج القريبة من المنطقة»، مشيرا إلى أن «6 منهم أوقفوا سيارة تاكسي بالقوة وأجبروا سائقها على الترجل منها، وفروا بها بسرعة جنونية، وعند وصولهم إلى الطريق السريع التي تربط منطقتي الحدث والشيفرولية، انزلقت السيارة واصطدمت بشجرة كبيرة، ما أدى إلى وفاتهم على الفور».

وعلى أثر وقوع الحادث، حصلت عملية انتشار أمني واسع في محيط قصر العدل في بعبدا، وتمكنت عناصر من شعبة المعلومات من توقيف 15، فيما استمر البحث عن الباقين. كما حضرت إلى قصر العدل النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضي غادة عون، التي أكدت لـ«الأنباء» أنها فتحت تحقيقا فوريا في الحادث. وردا على سؤال لم تستبعد القاضية عون «حصول تواطؤ بين الموقوفين وعناصر الأمن المولجين حماية النظارة». وأكدت أن «المسؤولين عن عملية الفرار سينالون القصاص العادل، خصوصا أن العملية تسببت بوفاة ستة أشخاص».

محمد نصرالله لـ «الأنباء»: تقديم مصلحة الطائفة علة العلل في لبنان

بيروت ـ زينة طبّارة

النائب محمد نصر الله

رأى عضو كتلة التنمية والتحرير النائب محمد نصرالله، أن جمود الحياة السياسية في لبنان، وعدم مواكبته بتدابير إنقاذية حيال التدهور الاقتصادي والنقدي الحاد، يدفع للتشاؤم، معتبرا انه إذا استمرت البلاد في سلوك هذا المنحدر المخيف، ولم يبادر المعنيين إلى لملمة الوضع، هذا إذا كان هناك من إمكانية بعد للحل «فإننا ذاهبون لا محال الى الانفجار الكبير، الذي لن يترك لبناني بمعزل عن نار الفقر والعوز، مشيرا بالتالي الى ان الأداء السياسي للطبقة الحاكمة، أقل بكثير مما هو مطلوب لمواجهة المرحلة، إذ يتصرفون وكأن البلاد بألف خير، فيما هي تقرع أبواب الخراب.

ولفت نصرالله في تصريح لـ «الأنباء»، الى ان تداعيات التطورات الإقليمية والدولية، تتسلل دون شك الى الداخل اللبناني، وتترك بصماتها على الأداء السياسي، لكن لو اردنا كلبنانيين ان نجتمع على كلمة سواء، فلن يتمكن الخارج أيا يكن، من إعاقة طريقنا في التوافق على الحد الأدنى مما يمكن ان يسير أمور البلاد، إلا أن استجاباتنا لإرادة وطلبات القوى الخارجية على حساب مصالحنا الوطنية، قدمت لهذه القوى على طبق ماسي، القدرة على تعطيل الحلول، بدءا من أزمة تشكيل الحكومة، وصولا الى معالجة اصغر الملفات المعيشية.

وعن قراءته للخلاف بين الحريري وباسيل حول من يسمي الوزراء المسيحيين في الحكومة العتيدة، لفت نصرالله الى ان علة العلل في لبنان، تكمن بتقديم مصلحة الطائفة على مصالح الدولة، ولا يمكن بالتالي الخروج من لعبة الانتحار الطوعي، إلا بقيام دولة مدنية قوامها فقط الكفاءة والخبرة في إدارة الشأن العام، والمساواة بين اللبنانيين بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية والمذهبية والمناطقية.

أنباء مصرية

السيسي يهنئ الحكومة بتحقيق مؤشرات اقتصادية إيجابية رغم «كورونا»

مصر تتصدر الأسواق الناشئة في احتواء التضخم

القاهرة ـ هالة عمران

نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري تقريرا تضمّن إنفوجرافا سلّط فيه الضوء على تصدّر مصر للأسواق الناشئة في احتواء التضخم.

وجاء في التقرير أن صندوق النقد الدولي أكد أن مصر تحقق أكبر تراجع سنوي في معدل التضخم في الأسواق الناشئة عام 2020 مقارنة بعام 2019، بانخفاض بلغ نحو 8,2 نقاط مئوية، حيث سجلت تضخما بمعدل 5,7٪ عام 2020/2019 مقارنة بـ 13,9٪ عام 2019/2018.

واستعرض التقرير توقعات المؤسسات الدولية لمعدل التضخم في مصر خلال عام 2020، حيث توقعت «الإيكونوميست» أن يصل إلى 4,7٪، بينما توقعت وكالة «فيتش» أن يسجل 4,9٪، بينما توقعت وكالة «بلومبيرغ» أن يصل التضخم إلى 5,9٪، في حين توقعت «كابيتال إيكونوميكس» أن يسجل التضخم 4,8٪، وذلك مقارنة بـ 9,2٪ لعام 2019.

وأشار التقرير إلى استمرار الحفاظ على معدل التضخم ضمن النطاق المستهدف من البنك المركزي المصري 9٪ (± 3٪)، مستعرضا تطور معدلاته خلال عام 2020، حيث سجل 4,5٪ في أكتوبر، مقارنة بـ 3,7٪ في سبتمبر، و3,4٪ في أغسطس، و4,2٪ في يوليو، و5,6٪ في يونيو، و4,7٪ في مايو، و5,9٪ في أبريل، و5,1٪ في مارس، و5,3٪ في فبراير، و7,2٪ في يناير.

ونوه التقرير إلى أن انخفاض أسعار السلع الغذائية يدعم استقرار معدلات التضخم، مشيرا إلى تسجيل أسعار الغذاء معدلات سالبة (انخفاض في الأسعار) للمرة السابعة منذ بداية 2020، حيث سجلت انخفاضا بنسبة 0,7٪ خلال أكتوبر، و2,6٪ في سبتمبر، و4,1٪ في أغسطس، و1,5٪ في يوليو، و0,7٪ في مايو، و1,7٪ في مارس، و0,9٪ في فبراير، وذلك وفقا لمعدلات التغير على أساس سنوي.

في حين سجلت أسعار الغذاء ارتفاعا 3 مرات خلال عام 2020، حيث ارتفعت بنسبة 0,1٪ في يونيو، و1,3٪ في أبريل، و2,6٪ في يناير.

إلى ذلك، تقدم الرئيس عبدالفتاح السيسي بالتهنئة للحكومة على ما حققته من مؤشرات اقتصادية إيجابية بالرغم من التداعيات السلبية لأزمة جائحة فيروس كورونا المستجد.

وقال الرئيس السيسي في منشور على صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: «أتوجه بخالص التهنئة للحكومة على ما حققته من مؤشرات اقتصادية إيجابية خلال العام الحالي، بالرغم من أزمة كورونا وتداعياتها الشديدة، وهي الجهود التي أشادت بها كبرى المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها الإعلان الرسمي من خبراء صندوق النقد الدولي بأن أداء الاقتصاد المصري فاق التوقعات، وأبدى صلابة وقدرة على التعامل مع الجائحة نتيجة التنفيذ المتقن لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.. كل التقدير لهذا العمل الدؤوب الممتد عبر السنوات الماضية.. والتحية والاعتزاز لدعم شعب مصر العظيم».

استمرار حجز 125 ألف وحدة سكنية لمتوسطي ومحدودي الدخل حتى 7 ديسمبر

القاهرة ـ ناهد إمام

قال د.عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، إنه تم حتى الآن سحب نحو 310 آلاف كراسة شروط، بينما سدد أكثر من 82 ألف مواطن، مقدمات الحجز لـ 125 ألف وحدة سكنية كاملة التشطيب، يطرحها صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، لمحدودي ومتوسطي الدخل، ضمن مبادرة الرئيس عبدالفتاح السيسي (سكن لكل المصريين)، ويستمر الحجز حتى يوم 7 ديسمبر المقبل.

وأوضحت مي عبدالحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، أنه لوحظ توافد المواطنين بأعداد كبيرة على مكاتب التأمينات الاجتماعية، لاستخراج شهادة التأمينات الاجتماعية «برنت تأمينات» لتقديمها ضمن المستندات المطلوبة بطلب الحصول على وحدة سكنية، مؤكدة أن كراسة الشروط لم تلزم أي مواطن بتقديم شهادة التأمينات الاجتماعية (برنت تأمينات) ضمن المستندات المطلوبة للحصول على الوحدة السكنية، حيث نصت كراسة الشروط فيما يخص شهادة إثبات صافي الدخل السنوي أو الشهري بالنسبة لأصحاب المهن والأعمال الحرة والأنشطة التجارية والحرفية على «تقديم شهادة التأمينات الاجتماعية (إن وجدت)، موضحا بها المهنة والأجر التأميني أو صورة من البطاقة النقابية أو اشتراك النقابة».

أنباء سورية

الإفراج عن 6 آلاف سوري من مخيم الهول و23 ألفاً مازالوا محتجزين فيه

وكالات: بلغ عدد السوريين المفرج عنهم من مخيم «الهول» بريف الحسكة الشرقي الذي تسيطر عليها قوات سوريا الديموقراطية (قسد) الكردية، نحو 6 آلاف معتقل، فيما بقي في المخيم المفترض انه لاعتقال مقاتلي تنظيم «داعش» وعائلاتهم ما يقارب 23 ألفا.

ونقلت وكالة «هاوار» المقربة من «الإدارة الذاتية» الكردية أمس، أنه خرج من المخيم منذ 17 من يونيو 2019، 4789 شخصا عبر 27 دفعة بكفالة من شيوخ العشائر، إضافة إلى 1211 عبر 5 دفعات منذ 10 من أكتوبر الماضي بعد سماح «الإدارة الذاتية» للسوريين الراغبين في الخروج من المخيم دون كفالة، بحسب المصدر ذاته.

وبقي في المخيم 23 ألفا و167 سوريا (6451 عائلة)، حسب إدارة المخيم. وينحدر النازحون الذين خرجوا من المخيم من محافظات دير الزور والرقة والحسكة.

وفي 23 من مايو 2019، توصلت «الإدارة الذاتية» مع المسؤولين عن المخيم إلى اتفاق لإعادة النازحين من النساء والأطفال إلى بلداتهم، وجاء ذلك بعد عقد ملتقى في بلدة عين عيسى بريف الرقة، حمل اسم «ملتقى العشائر».

ونتجت عن الملتقى مخرجات تقضي بإخراج النساء والأطفال من أبناء مناطق شمالي وشرقي سورية، الذين نزحوا إلى مخيم «الهول» نتيجة للأوضاع التي مرت بها مناطقهم في أثناء المعارك ضد تنظيم «الدولة».

وكانت «الإدارة الذاتية» أعلنت بشكل رسمي أنها ستبدأ بالسماح بإخراج العوائل السورية من مخيم «الهول»، في 14 أكتوبر الماضي.

وقالت إلهام أحمد الرئيسة المشتركة لـ«مجلس سورية الديموقراطية» مسد، وهو الواجهة السياسية لقسد، إن هذا القرار جاء «بناء على مقتضيات المصلحة العام، وهو يسمح بإخراج العوائل السورية النازحة والمقيمة في مخيم الهول الراغبة بالخروج من المخيم والعودة إلى مناطقها، بعد استكمال الإجراءات اللازمة لذلك أصولا»، بحسب تعبيرها.

ووثقت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان»، في تقرير أصدرته في 29 من أكتوبر الماضي، أبرز «انتهاكات الاحتجاز غير القانوني لآلاف الأشخاص»، والظروف غير الإنسانية في مخيم «الهول».

وأبرز التقرير الانتهاكات التي تمارس بحق سكان المخيم، كقتل ما لا يقل عن 53 مدنيا، بينهم 25 طفلا و11 سيدة، منذ أبريل عام 2016 وحتى 28 من أكتوبر الماضي.

وقتلت «قسد» 18 شخصا منهم، بينهم 14 طفلا، بينما قتل 35 شخصا، بينهم 11 طفلا و11 سيدة، على يد جهات مجهولة، بحسب التقرير.

ووصف التقرير المخيم بـ «معسكر الاحتجاز» لعشرات آلاف النازحين في ظروف غير إنسانية، محملا «الإدارة الذاتية» مسؤولية عمليات الاحتجاز غير القانوني، معتمدا على تقرير للجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

ولفت التقرير إلى النقص الحاد في المخيم بكمية المواد الغذائية ومياه الشرب، والصرف الصحي، إلى جانب نقص الرعاية الصحية، الذي تسبب في 7 وفيات من الأطفال بين عامي 2016 و2020.

حادث سير يودي بالأمين العام للحزب الديموقراطي السوري

وكالات: توفي صباح أمس الأمين العام للحزب الديموقراطي السوري أحمد الكوسا إثر حادث سير في مدينة حلب. ونقل موقع قناة «روسيا اليوم»، بيانا للحزب نعى فيه أمينه العام، معلنا أنه قضى «إثر حادث سير أليم»، وشيع جثمانه من أمام المشفى العسكري في حلب ليدفن في مدينة حمص مسقط رأسه.

وكان الكوسا، الذي سبق أن أعلن مقتل والديه بعد اختطافهما في حمص عام 2012 أحد أعضاء ما يسمى معارضة الداخل التي تعمل تحت مظلة الحكومة. ودعي إلى مؤتمر جنيف عام 2015.

ويعد الحزب الذي حصل كوسا على ترخيصه مطلع عام 2012 ثاني حزب يرخص له بالعمل في سورية وفق قانون الـ 11حزبا الذي صدر بعد أشهر على اندلاع الحرب عام 2011.

الادعاء العام الدنماركي يطالب بحبس رئيس شركة باعت وقوداً لطائرات وصل إلى سورية

وكالات: طالب المدعي العام في الدنمارك بحبس الرئيس التنفيذي لشركة باعت وقود طائرات إلى شركات روسية استخدمتها المقاتلات الروسية التي شاركت في الحرب السورية.

وبحسب ما نقل موقع «manifoldtimes»، يريد المدعي العام الدنماركي إصدار حكم بالسجن على كيلد ديمانت، الرئيس التنفيذي لمجموعة «بانكر هولدينغ» (Bunker Holding)، إضافة إلى الغرامات المالية بسبب بيع وقود الطائرات للشركات الروسية والتي وصلت في النهاية إلى سورية.

واتهم المدعي العام الدنماركي المعني بالجرائم الاقتصادية الخاصة والدولية، الشركة الدنماركية وشركة فرعية لها اسمها «دان بانكرينغ»، بأنها باعت حوالي 172 ألف طن متري من وقود الطائرات لشركات روسية خلال سلسلة من 33 صفقة بين 2015 و2017، في انتهاك لعقوبات الاتحاد الأوروبي المفروضة على سورية.

وبلغت قيمة المعاملات الإجمالية 102,4 مليون دولار أميركي، وتم تسليمها إلى مواقع مختلفة حول البحر الأبيض المتوسط ووصلت في النهاية إلى مستلم غير معروف في مرفأ بانياس السوري.

واتهم المدعي العام الدنماركي، «بانكر» القابضة و«ديمانت» بالمشاركة في ثمانية من الصفقات على الرغم من أن ديمانت لديها «افتراض معين» بأن وقود الطائرات سيذهب إلى سورية.

وردت الشركة، على المدعي العام الدنماركي بأنها لم تخالف نص العقوبات الأوروبية على النظام السوري، وقالت إنها تفاجأت مما ورد في لائحة الاتهام، خاصة ضد شركة «ديمانت».

وقال رئيسها التنفيذي، كيلد ديمانت: «كنا نفضل أن لا تصل القضية إلى هذا الحد لكن نتطلع إلى حكم عادل ونزيه».

وبحسب لائحة الاتهام يعتقد المدعي أن شركة «ديمانت» لم توقف المعاملات على الرغم من أن لديه «شكوكا معينة» بشأن إجراءاتها.

وتصل مدة الحبس التي قد يحكم بها الرئيس التنفيذي في الشركة الدنماركية إلى 4 سنوات.